

تقويم جهود ابن حزم ومنهجه في مجال التشريع الإسلامي

د . عبد الحليم عويس

يقف أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ)
بأصول التشريع الإسلامي عند أربعة أصول هي (القرآن ، السنة ، الإجماع
والدليل) .

فالقرآن الكريم هو مصدر المصادر ، فما من أصل شرعي إلا كان
اشتقاقه من القرآن ، فهو الأصل لكل أصل في الإسلام^(١) « وأنزلنا إليك
الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » .

وابن حزم يرى أن أصل « البيان » ثابت في القرآن إما بذاته وإما ببيان
السنة أو الإجماع .

ويعتبر ابن حزم من أنواع البيان ثلاثة : الاستثناء ، والتخصيص ،
والتوكيد . فالاستثناء والتخصيص مثلما ورد في آية إهلاك قوم لوط ..
(إلا آل بيته) ، باستثناء امرأته من بينهم . والتوكيد مثل قوله تعالى :
« فتم ميقات ربه أربعين ليلة » بعد أن ذكر تعالى ثلاثين ليلة وعشرا^(٢) .

(١) أنظر ابن حزم : النبه ص ٧ .

(٢) أنظر ابن حزم : الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٨٠ وما بعدها وانظر

الحلى ١-٦٨ .

وألفاظ القرآن تفهم بمقتضى الظاهر فيها ، إلا إذا قام دليل آخر من نص آخر على غير ذلك ، ويكون بياناً للأول .

أما السنة فهي متممة للقرآن في بيان الشريعة « وابن حزم ينظر نظر الشافعي من حيث إنه يعتبر القرآن والسنة جزءين أو قسمين كلاهما يتمم الآخر ، ويسميها النصوص » (١) .

وأقسام السنة عند ابن حزم مثلما هي عند غيره ثلاثة : قول وفعل وتقرير لكنه يرى أن الحجة هي أقوال النبي .. أما الفعل فلا يكون حجة إلا إذا اقترن بقول أو قامت قرينة على قيامه مقام القول ، أو كانت تنفيذاً لأمر .

والسنن عنده - من زاوية أخرى - تنقسم قسمين : سنن متواترة ، وأخبار آحاد .. فالمتواتر « هو ما نقلته كافة بعد كافة لا نقل عن اثنين لم يلتقيا » حتى تبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم (٢) ، وهذا أثر لم يختلف مسلمان في الأخذ به ، وهو نادر .

وقد أجهد ابن حزم نفسه في البحث عنه فجمع منه نحو ثمانين حديثاً أوردها في المحلى ، الذي اعتبره الأصوليون ثروة كبيرة للمحدثين والفتهاء جميعاً . والمتواتر الذي انتهى إليه ابن حزم قد اعتمده من جاءوا بعده من المشاركة والمغاربة (٣) أما حديث الآحاد فهو - عنده - ما نقله الواحد عن الواحد واتصل براويه العدول الثقات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويجب الاعتقاد بصدقه والعمل به ، وابن حزم يقدم من سيرة الرسول الأدلة على توثيق هذا الحديث ، فقد بعث الرسول عليه السلام معاذاً إلى اليمن ، وأبا بكر أميراً للحج وأبا عبيدة إلى نجران .. وهم آحاد (٤) .

(١) محمد أبو زهرة : ابن حزم : ٢٩٧

(٢) أنظر الكتاني معجم فقه ابن حزم ٥٦

(٣) الكتاني : معجم فقه ابن حزم ٥٦ ، ٥٧

(٤) ابن حزم المحلى ١ - ٦٧ وأنظر أبا زهرة ص ٢٩٧ وما بعدها

أما الحديث الموقوف — وهو ما لم يبلغ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،
والحديث المرسل وهو ما كان في رواته مجهول — فلا تقوم بهما حجة (١) .

ومن مقررات ابن حزم في هذين المصدرين (القرآن والسنة) أنه
لا تعارض بين نصوصهما بل نصوصهما متكاملة ، وذلك لأنه لا يتصور
تعارض مادام المصدر هو الوحي الإلهي . وأى تعارض يبدو في الذهن إنما
مرجعه إلى أنه تخصيص لعام ، أو تنمة لمعنى جديد لم يستوفه النص الأول ،
أو أمر خاص بعد أمر عام ، أو نهى خاص بعد نهى عام (٢) .

ومن مقرراته كذلك أن الأوامر والنواهي الواردة في القرآن والسنة تؤخذ
على ظاهرها ، أى الوجوب الحتم أو النهى الحتم . . ومن هنا فقد انفرد
ابن حزم بآراء: منها فرضية الزواج على كل مستطيع الباعة والنفقة ولو لم يخش
الزنى . وجعل العمرة فرضاً كالحج ، وجعل مكاتبة العبد حقاً له فرضاً لازماً
إذا طلبها من سيده ، وأوجب ترك البيع وقت النداء لصلاة الجمعة ،
وأوجب حق الماعون للحجار .. وهذا كله بتأثير الظاهرية التي يلتزمها .

أما الإجماع ، وهو المصدر الثالث للتشريع عند ابن حزم الأصولي :
فهو إجماع الصحابة (٣) قبل تفرقهم في الأمصار ، ثم إجماع من يجيء
بعدهم يكون تبعاً لإجماعهم .

وما اختلف مسلمان قط في أن ما أجمع عليه الصحابة رضى الله عنهم
دون خلاف هو إجماع متيقن مقطوع بصحته (٤) وهو إجماع متواتر

(١) أنظر ابن حزم : المحلى : ١-٦٥ ، ٦٦ ، ود : سلام مذكور ، مناهج
الاجتهاد في الإسلام ٧٠٨ .

(٢) أنظر أبازهرة : ابن حزم ١٣٨ وما بعدها .

(٣) وقد مثل الإجماع السلطة التشريعية بعد عهد الرسول عليه السلام . وقد اعتمد
الصحابة في إجماعهم على صحبتهم وفهمهم لنصوص الكتاب والسنة (أنظر أستاذنا الدكتور
أحمد شلبي : تاريخ التشريع الإسلامى ١٦٧ ، ١٦٨) .

(٤) أنظر ابن حزم : المحلى ١-٧٠ ، ٧١ ، ود. عبد الله الزايد : ابن حزم الأصولي

متصل برسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر علم من الدين بالضرورة لا يمكن إلا أن يكون عن نص ، بل ما هو أقوى من النص ، وهو التوقيف ، والتعليم من الرسول صلى الله عليه وسلم^(١) ففسد الإجماع في النهاية إنما هو النص .

وهذا القيد يخرج صوراً كثيرة من الإجماع قالت بها المذاهب الأخرى ، مثل إجماع أهل المدينة^(٢) ، وإجماع أهل الكوفة ، وعرف الناس ، والإجماع السكوتي^(٣) ، وإجماع الأكثرية^(٤) ، وإجماع أهل العصر من غير عصر الرسول صلى الله عليه وسلم .^(٥)

والدليل وهو الأصل الرابع من أصول ابن حزم والظاهرية — هو أمر مأخوذ من الإجماع أو النص ، مولد منهما مأخوذ من دالتهما وليس حملاً عليهما . أو قياساً إليهما . وذلك كأن يشتمل النص على مقدمتين تركت نتيجهما فيكون استخراج النتيجة هو الدليل ، أو تطبيق عموم فعل الشرط كقوله تعالى « إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » ، أو نفى معنى ضرورى يفهم نفيه من النص ، أو عدم النص على الشيء كما هو في باب الاستصحاب الذى يعنى ان ما ثبت في الزمن الماضى فالأصل بقاؤه في الزمن الحاضر والمستقبل^(٦) .

وقد رفض ابن حزم من مصادر التشريع الإسلامى ما ذكره الأصوليون

— بعد الأصول السالفة الذكر — وهى :

(١) أنظر النبذ ص ١٣ ، ود. سلام مذكور : مناهج الاجتهاد ٧٠٩ ، و. عبد الله الزايد : ابن حزم الأصولى ٢٥٣ ، وأنظر أبا زهرة ٣٥٤ وما بعدها .

(٢) أنظر النبذ ص ١٦ والكتانى : المعجم ١٧

(٣) أنظر النبذ ص ١٥

(٤) أنظر النبذ ص ٦٤

(٥) أنظر النبذ ص ١٠ ، ١١ ، وأنظر : أبا عبد الرحمن الظاهرى : مصادر

التشريع المرفوضة عند أهل الظاهر مقال بمجلة الدعوة السعودية عدد ٤١٩ (٢٠/٨/١٣٩٣) وأنظر الكتانى : المعجم ١٧ .

(٦) أنظر أبا زهرة ٣٦٤ وما بعدها .

فإن ابن حزم ينكر أن يكون تقدير فرع على أصل أو نظير على نظيره لمشابهته في علة (١) أصلاً تشريعياً ، وهو يعتبر ذلك لوناً من الرأي . والقول في الدين بالرأى عنده حرام « لأن أحداً من الصحابة لم يصحح أحد منهم القول بالرأى قط ، بل قد ثبت عن الصحابة ذم الرأي (٢) .

وقد أورد ابن حزم الأدلة التي ساقها القائلون بالقياس ، ورد عليها :
فقد احتجوا بأدلة فعلية كقوله تعالى : « قل يحياها الذي أنشأها أول مرة »
وكقوله تعالى « ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما » وكقوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق (٣) » ففي هذه الآيات أقيسة من وجهة نظرهم .

كما أنهم احتجوا بأدلة عقلية كقولهم : لما رأينا البيضتين إذا تصادمتا تكسرتا علمنا أن ذلك حكم كل بيض لم ينكسر . فهذا قياس (٤) .

واحتجوا بأدلة تاريخية كإجماع الصحابة على تقديم أبي بكر قياساً على تقديم النبي له . وكقتال أبي بكر لما نعى الزكاة قياساً للزكاة على الصلاة (٥) .

وقد رد ابن حزم على هذه النصوص بدلالة اللغة ، وبإيراد النصوص الأخرى المتعلقة بهذه القضايا والتي لم يستطع أصحاب القياس الاهتداء إليها (٦) .

(١) أنظر الدكتور أحمد شلبي : تاريخ التشريع الإسلامي ١٦٠

(٢) ملخص إبطال القياس ٢٢ ويجب أن نذكر هنا أن ابن حزم ينكر صحة حديث معاذ الخاص بالرأى ، أنظر مخطوط إبطال القياس ورقة ٥ .

(٣) أنظر ، مخطوط إبطال القياس ورقة ١١ وما بعدها وملخص إبطال القياس ص ٢٣ وما بعدها .

(٤) أنظر الإحكام ٨-١٠٢٩ والمجلد ١-٧٤

(٥) ملخص إبطال القياس ٢٦ وما بعدها .

(٦) ملخص إبطال القياس ٧٧ وما بعدها وأنظر أبا زهرة ابن حزم ؛ ١٨ ؛ وما

بعدها .

ثم بنصوص حرم القرآن فيها القياس مثل قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » وقوله « ولا تقف ما ليس لك به علم » (١) .

ولم يكتف ابن حزم بالرد على أصحاب القياس ، بل أتى بقضايا أوجبت — عقلياً — القياس ، لكن القياس لم يصح فيها شرعاً ، كما أن أصحاب القياس لم يقيسوها ، أو قاسها بعضهم وامتنع آخرون عن قياسها (٢) .

٢ - الاستحسان :

يعتبر ابن حزم الاستحسان من باب القول في الدين بالرأى والهوى الباطل (٣) ، وسواء زعم المستحسن أنه إنما استحسن للصالح العام « المصالح المرسلة » أو لمصلحة محددة بموقف ، فاستحسانه — أى رأيه الذى يميل إليه دون دليل (٤) — مرفوض لأنه ليس استحسان فقيه أولى بالاتباع من استحسان آخر ، ولو صار الدين إلى هذا لكان لكل أحد أن يشرع باستحسان ما شاء (٥) . فإن أوردوا : « ما رآه المسلمون حسناً » — فهذا حديث موقوف . ولو صح لما كان لهم فيه متعلق لأن ما رآه المسلمون حسناً هو الإجماع ولم يقل ما رآه بعض المسلمين (٦) .

٣ - التعليل :

وكما ينكر ابن حزم القياس والاستحسان ينكر القول في الدين بالتعليل . والتعليل اسم لما يتغير الحكم الشرعى بتغيره (٧) .

(١) المحلى ١-٧٣ .

(٢) أنظر الإحكام ٨-١٠٨٦ ، ١٠٨٧ .

(٣) أنظر مخطوطة إبطال القياس ورقة ٢٢ .

(٤) د . أحمد شلبي : تاريخ التشريع الإسلامى ١٧١ .

(٥) ملخص إبطال القياس ٥٠ .

(٦) المكان السابق .

(٧) د . عبد الله الزايد بن حزم الأصولى ٣١٨ .

قال ابن حزم : « ويكفي من هذا كله - أى فى إنكار التعليل - أن جميع الصعابة رضى الله عنهم أولهم عن آخرهم وجميع التابعين ، وجميع تابعى التابعين ليس منهم أحد قال : إن الله تعالى حكم فى شىء من الشريعة لعلمة ، وإنما ابتدع هذا القول متأخرو القائلين بالقياس » (١) .

« ولسنا نذكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة بل نثبتها ونقول بها لكننا نقول : إنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله تعالى أسباباً ، ولا يهل أن يتعدى بها المواضع التى نص فيها على أنها أسباب (٢) » .

وقد أورد ابن حزم - كما هو الشأن فى منهجه - ما ذكره القائلون بالعلل سواء من أدلة نقلية ، كفههم لقول الله تعالى : « لا تنفروا فى الحر قل نار جهنم أشد حراً » وكفههم لآية الصيام « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون » وكفههم لآية القصاص : « ولكم فى القصاص حياة » ، وغيرها من الآيات (٣) - كما تتبع ابن حزم ما ذكره من أدلة عقلية ، ورد عليها بالتفنيد والنقد (٤) .

٤ - الذرائع :

يقصد بسد الذرائع منع التوصل إلى فعل الممنوع (٥) وذلك كالنظرة بالنسبة للزنا وكسائر المشتبه فى حرمة ، أو ما يمكن أن يؤدى إلى الحرام .

وقد أنكر ابن حزم الاجتهاد عن طريق الذرائع ، لأن ذلك النوع باب من أبواب الرأى . وهو ينكر الرأى بكل شعبه (٦) .

(١) الأحكام ٨ - ١١٢٧

(٢) المكان السابق .

(٣) أنظر الإحكام ٨-١١١٤ ، ١١١٨ وأنظر مخطوط إبطال القياس فى الورقة

٢٠ وما بعدها .

(٤) أنظر الإحكام ٨-١١٢٦

(٥) د. عبد الله الزايد : ابن حزم الأصول ٥٤٢

(٦) محمد أبو زهرة ابن حزم ٤٢٩

وهو يتعقب أدلة مخالفيه ، ويورد أدلة خاصة على رأيه كما هي عادته .
وقد قصر النصوص التي تنفذ المنع من الذرائع على الورع والحصن ،
لا على الإيجاب واللزوم ، واستشهد على رفض الأخذ بالذرائع بآيات منها
« ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام » ، ومنها :
« وقد فصل لكم ما حرم عليكم » (١) .

وقد طبق ابن حزم هذه المعالم الأصولية في منهجه — حين قدم لنا
مذهباً فقهياً « حزمياً » عبر موسوعته التي وصلتنا ، وهي « المحلى » ،
إذ أن المحلى قد استغرق سائر أبواب الأصول والفقه ، بدءاً من باب « التوحيد »
والإيمان والقواعد الحزمية في الأصول ، وإلى أن فرغ من سائر أبواب
العبادات والمعاملات في مسائل أهل الذمة وأنواع التعذير ..

وقد حمل هذا الكتاب بين دفتيه مذهب ابن حزم الفقهى الذى تدعوه
« بالحزمية الظاهرية » مقارناً إياه بالمذاهب الأخرى ، ولم تكن المنية قد
تركت لابن حزم فرصة لإتمامه ، فإنه لم يكتب فيه إلا (٢٠٢٨) مسألة من
مجموع مسائله البالغة (ألفين وثلاثمائة واثنى عشرة مسألة) . والمسائل الباقية
وهي تبدأ من مسألة رقم (٢٠٢٩) « وأما الدية في قتل الخطأ فعلى العصبية
وهم العاقلة » (٢) . اختصرها ابنه أبو رافع من كتاب الإيصال الذى لم يصل
إليها .

ولأنه لما يجعلنا ندرك مدى جهود ابن حزم في ميدان الفقه أن المحلى
الذى تبلغ صفحاته نحو (٧٠٥٠) صفحة من القطع المتوسط ويقع في
ثلاثة عشر جزءاً (٣) . إنما كتبه ابن حزم « شرحاً مختصراً للمسائل التي جمعناها

(١) أنظر د. عبد الله الزايد : ابن حزم الأصولي ٥٥٨ ، ٥٦٥ .

(٢) أنظر ١٢٠ ، ص ١٠٦ .

(٣) حسب طبعة مكتبة الجمهورية بمصر بتصحيح زيدان أبو المكارم حسن وحسن
زيدان طلبة سنة ١٩٧٢ م (ومنها أكثر من ستة آلاف صفحة كتبها ابن حزم بخط يده ،
وبالباقي اختصره من الإيصال ابنه أبو رافع) .

في كتابنا الموسوم بالمحلى نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار ، ليكون مأخذه سهلاً على الطالب والمبتدئ» (١) .

ومع ذلك ، فهذه الموسوعة (المحلى) اعتبرت من أعظم المدونات لاجتهادات السلف رضوان الله عليهم ، سواء في باب العقائد أو التشريعات الفرعية . إن كان من الضروري جمع المسائل المتشابهة إلى بعضها (٢) .

وقد ضمت من آراء السلف (١٢٩٠٣) آراء ، نسبت إلى ٥٤٦ عالماً سلفياً ، منهم من ذكر له ابن حزم أكثر من ستمائة رأى ، ومنهم من لم يذكر له إلا رأياً واحداً . ويضاف إلى هذه الآراء (٢٥٠) مسألة (٣) لفريق من الصحابة لم يعرف لهم فيها مخالف (٤) .

وفي ختام حديثنا عن جهود ابن حزم في الفقه وأصوله نستطيع أن نلاحظ ما يلي :

١ - أنه طبق ظاهريته تطبيقاً كاملاً ، وكان يأخذ الأدلة التي يسوقها بظواهر ألفاظها .

٢ - أنه إمام من جملة الأئمة الذين لهم باع طويل في علم الأصول والفقه ، وأنه صاحب مدرسة مستقلة .

(١) المحلى ١-٣ يتصرف .

(٢) أنظر Roger Arnaldez La Profession Defoi D'ibn Hazm P141

(٣) أنظر محمد رواس قلعبى : ابن حزم في المحلى مقال بمجلة حضارة

الإسلام الدمشقية عدد ٦ شعبان ١٣٨٦ هـ .

(٤) أكثر أصحاب الآراء في المحلى هم على الترتيب : عمر بن الخطاب وله ٦٢٣ رأياً

وعطاء وله ٦٠٢ »

والحسن البصرى وله ٥٩٥ »

وإبراهيم النخعي وله ٥٦٠ »

وأبو سليمان وله ٥٤٠ »

(أنظر المرجع السابق)

٣ - وهو في تجديده واستقلاله وعمقه يشبه الإمام الشافعي ولا سيما من ناحية التزامه بالآثر ، كما أنه يتفق في هذا الباب مع الإمام أحمد بن حنبل .

٤ - ومع ما يبدو في منهج ابن حزم من تضيق ، فإن التزامه بالظاهرية قد هداه إلى آراء فقهية ، تضمنها المحلى وغيره - اعتبرت سابقة لعصرها ، ومن ذلك رأيه في حق المكاتب للعبد ، ومساواة العبد بالحر في عدد الزوجات ، ورأيه في الغناء ، وفي منع تأجير الأرض ، وأن الأرض لمن يزرعها ، وفي وجوب إنفاق الزوجة على زوجها ، إذا كانت مومنة ، وفقاً لما فهمه ابن حزم من ظاهر قول الله تعالى : « ولئن مثل الذي حلين بالمعروف » ، وكذلك كان ابن حزم رائداً في « الوصية الواجبة » للأقارب ^{غير الوارثين} ، وإعطاء الحاكم حق تنفيذ الوصية الواجبة في تركة المتوفى حتى ولو قصر فيها .

وعلى رأى ابن حزم اعتمد القانون المصري في وجوب الوصية لفرع الولد المتوفى في حياة أبويه (١) ، وقد تناولت هذه القضية بالبسط المواد رقم ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ م .

وكل هذه الإضافات تؤكد أن منهج « الحزمية الظاهرية » في التشريع ، ليس أقل من غيره من المذاهب ، سعة وعمقاً ، وإن بدا ضيقاً عند النظرة السطحية ، وبالتالي فهو منهج جدير منا بالدروس والتحليل .